

كيف نتعامل مع زلات العلماء؟

أ.كرومي عبد الحميد

جامعة أدرار

ملخص:

تعتبر "أخطاء العلماء" - فيما هو محل للاجتهاد - موضع مزلة أقدام لدى قطاع عريض من الناس؛ وذلك إما لأنهم يصوبونهم في كل اجتهداتهم فلا يقبلون منهم الأخطاء، وهؤلاء مغالون. وإما أنهم إذا أخطأوا ردموا كل ما لديهم من صواب وفضل فيما أخطأوا فيه، وهؤلاء مجافون.

والذي يقتضيه الإنصاف: أن نقبل منهم الصواب وأن نرد الخطأ وننقد ما وقعوا فيه، لكن عبر منهج قويم، قد سطره لنا المحققون من أهل العلم.

وفي المقال ذكر لبعض النماذج الرائعة التي تمثل القدوة الحسنة في الطريقة المثلى في التعامل مع "زلات العلماء"؛ وذلك بـ:

- عدم اعتماد الزلة من العلم والأخذ بها واتباعه فيها.
- الإنصاف في الحكم على صاحبها، وعدم غمر كل فضائله وحسناته في تلك الهنات والهفوات.

والابتعاد عن هذا التعامل الأمثل مع "زلات العلماء" يمثل قاصمة الظهر

لدى كثيرين ممن لم يعرفوا للعلماء أقدارهم، وأنهم بشر يخطئون ويصيبون.

Abstract:

"Scholars' errors" are the subject matter of this article. In here, there are some examples that illustrate some best ways of dealing with scholars' errors. The major findings of the research are the following:

1- One should never consider error from a given scholar as a mistake or flow him with it.

2- One has to be fair in judging and never considers his personal intentions in this errors and slips.

مقدمة وطرح الإشكال:

لقد دلت نصوص عديدة على أن العالم ليس كغيره من الناس؛ ولذا وجب احترامه وتبجيله وتوقيره، امتثالاً للشرع، وتنزيل الناس منازلهم. وإن التوقير لا يعني القداسة -بحال-، وإنما العالم كغيره من الناس، لا عصمة له من الوقوع في الخطأ، فإن حرم أجر الإصابة لم يحرم أجر الاجتهاد.. وهنا تكمن الخطورة في التعامل مع ما يقع فيه العلماء من أخطاء وعثرات.

والإشكال: هو كيف يكون الموقف من خطأ العالم وعثرته؟ أيكون بهجره والتحذير منه؟ أم بسترها والنصح له؟ أو بعبارة أدق: ما المنهج الأمثل في التعامل مع زلات العلماء؟ وما الواجب -حينها- نحوهم؟ وهل يسقط اعتبار العالم عالماً بمجرد الوقوع في خطأ ما ولو كان اجتهادياً؟ وإلى أي مدى يصح الجرح والتعديل لهم من قبل غيرهم؟ هذا ما سنحاول أن نجيب عنه في هذه الأحرف اليسيرة، لكن قبل ذلك نعرض على تعريف لفظة "الزلات".

الفرع الأول: حقيقة الزلات:

الزلات: من زل السهم عن الذرع زليلاً، وزلت قدمه زلاً، وزل في الخطبة والمقالة زلةً، وفي الرأي زللاً وزلواً وزليلاً، وفي ميزانه زللاً: أي نقصان، وفي الدنانير زلزل أو خفة. واستزلتهم الكبرياء، أي جعلتهم ذوي زلل وخطأ.⁽¹⁾

فالمعنى المقصود: الخطأ والنقص والخلل الذي يلحق آراء العلماء واجتهاداتهم.

الفرع الثاني: لا عصمة لعالم مجتهد عن الوقوع في الخطأ

(1) - أنظر لسان العرب لابن منظور: 306/11 مادة (زل)؛ مختار الصحاح للرازي: 280.

إن مما هو مقرر شرعاً: أن العلماء كسائر الناس، ليسوا معصومين، بل هم عرضة للخطأ والسهو، والغفلة والتقصير، فتقع منهم الزلات والأخطاء، ويعتور اجتهداتهم الهفوات والعثرات؛ ففي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل ابن آدم خطأ، وخير الخطائين التوابون»⁽¹⁾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: (فأما الصّديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين، وهذا في الذنوب المحققة، وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا واخطئوا فلهم أجر على اجتهداتهم، وخطئهم مغفور لهم)⁽²⁾.

ولهذا جاء التحذير من تتبع زلات العلماء على لسان أكثر أهل العلم من السلف الصالح..، فروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: (ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال المنافق، وأئمة مضلون)⁽³⁾. وذكر ابن عبد البر بسنده عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: (إن فيما أخشى عليكم: زلة العالم، وجدال المنافق بالقرآن، والقرآن حق، وعلى القرآن منار كأعلام الطريق)⁽⁴⁾، وعند ابن عدي في الكامل من حديث عمرو بن عوف المزني مرفوعاً: (اتقوا زلة العالم وانتظروا

(1)- رواه الترمذي، كتاب صفة القيامة: 401/9 ح رقم 2687، وقال حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث

علي بن مسعدة عن قتادة؛ وابن ماجه، في الزهد: 1420/2 ح رقم 4251؛ وأحمد في المسند: 198/3.

(2)- الفتاوى الكبرى: 453/3.

(3)- نفس المرجع: 49/6، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح بتحقيقه: 89/1.

(4)- جامع بيان العلم وفضله: 223/2.

فيئته⁽¹⁾، وقال الإمام الذهبي: (من يتتبع رخص المذاهب، وزلات المجتهدين، فقد رق دينه)⁽²⁾.

ودخل إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي على الخليفة المعتضد، فدفع إليه كتاباً، فقرأه، فإذا فيه الرخص من زلل العلماء، قد جمعها له بعض الناس، فقال: يا أمير المؤمنين! مصنف هذا زنديق، فقال: ألم تصح هذه الأحاديث؟ قال: بلى، ولكن من أباح المسكر لم يباح المتعة، ومن أباح المتعة لم يباح الغناء، وما من عالم إلا وله زلة، ومن أخذ بكل زلل العلماء ذهب دينه، فأمر بالكتاب فأحرق.⁽³⁾

الفرع الثالث: المنهج الرشيد في التعامل مع زلل العلماء: إن مما ينبغي أن يُسَدَّ كمسلك صحيح رشيد في التعامل مع زلات العلماء -بعد ثبوت كونها زلة- أن يعتمد على مسلكين اثنين:⁽⁴⁾

أولهما: عدم اعتماد الزلة والأخذ بها واتباع العالم فيها: وهذا هو محمل النهي الوارد عن إتباع العلماء في زلاتهم؛ ذلك لأن العلماء بمثابة الأدلاء على حكم الله وشرعه، فإن خالفوا لم يكن لهم فيما خالفوا فيه اعتبار، فقد قرر ابن القيم أن (العالم يزل ولا بد؛ إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، ويُنزَّل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وحرموه وذموه أهله)⁽⁵⁾.

وقال الإمام الشاطبي: (فعلى كل تقدير لا يتبع أحد من العلماء إلا من حيث هو متوجِّهٌ نحو الشريعة، قائم بحجتها، حاكم بأحكامها

(1) - الكامل في ضعفاء الرجال: 60/6، وسنده ضعيف؛ وانظر فيض القدير: 141/1؛ المقاصد الحسنة: 19؛ كشف الخفاء: 41/1.

(2) - سير أعلام النبلاء: 81/8.

(3) - سير أعلام النبلاء: 465/13.

(4) - أنظر قواعد في التعامل مع العلماء، اللويحق: 139 وما بعدها.

(5) - إعلام الموقعين: 173/2.

جملةً وتفصيلاً، وأنه من وجد متوجهاً غير تلك الوجهة في جزئية من الجزئيات، أو فرع من الفروع، لم يكن حاكماً، ولا استقام أن يكون مقتدىً به فيما حاد فيه عن صوب الشريعة البتة⁽¹⁾، وأكد أيضاً على (أن زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليداً له؛ وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع، ولذلك عدت زلة، وإلا فلو كانت معتدلاً بها؛ لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها)⁽²⁾.

وقد يقال هاهنا-على سبيل الاستفهام-: ما بالكم تحذرون من زلة العالم، مع كونه لا يخطئ إلا عن اجتهد يستحق الأجر عليه، وهو في جميع أحواله دائرٌ بين الأجر والأجرين بنص الحديث؟.

ويقال رداً على ذلك: إنَّ مكنم الخطورة في زلة العالم ليس في كونها خطأً وقع من مجتهد، فاستحق الأجر عليه-إنَّ جُرم الأجرين-، بل فيما يترتب عليها من عمل الأتباع والمقلدين بعده؛ ولهذا روي عن ابن عباس رضي الله عنه قوله: (ويلٌ للأتباع من عثرات العلماء! قيل: وكيف ذاك؟ قال: يقول العالم شيئاً برأيه ثم يجد من هو أعلم منه برسول الله صلى الله عليه وسلم، فيترك قوله، ثم يمضي الأتباع)⁽³⁾.

فمكنم الخطر في كون الزلة شرها متعدياً إلى من قلد صاحبها، وكفى بهذا محرضاً على النكير على من صار إليها، أو تترس بها في تحليل ما حرم الله، أو تدثر بها في تحريم ما أحل الله.

روى أبو داود وغيره، بسند حسن إلى أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أفتي بغير علم كان إثمه على

(1)- الاعتصام: 862/2.

(2)- الموافقات: 136/5.

(3)- الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي: 14/2؛ الموافقات: 90/4؛ الفتاوى الكبرى: 95/6.

من أفتاه، ومن أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشد في غيره فقد خان هـ»⁽¹⁾.

(من أفتي بغير علم): على بناء المفعول أي وقع في خطأ بفتوى عالم، فالإثم على ذلك العالم، وهذا إذا لم يكن الخطأ محل الاجتهاد، أو كان إلا أنه وقع لعدم بلوغه في الاجتهاد حقه، قاله في فتح الودود. وقال الملا علي القاري: على صيغة المجهول، وقيل من المعلوم، يعني كل جاهل سأل عالماً عن مسألة فأفتاه العالم بجواب باطل، فعمل السائل بها ولم يعلم بطلانها، فإثمه على المفتي إن قصر في اجتهاده، (ومن أشار على أخيه) في القاموس أشار عليه بكذا: أمره، واستشار: طلبه المشورة، انتهى. والمعنى: أن من أشار على أخيه وهو مستشير، وأمر المستشار المستشير بأمر،.. (يعلم) والمراد بالعلم ما يشمل الظن (أن الرشد) أي المصلحة (في غيره) أي غير ما أشار إليه (فقد خانه) أي خان المستشار المستشير؛ إذ ورد أن المستشار مؤتمن، ومن غشنا فليس منا.⁽²⁾

قال الإمام الشاطبي-بعد سرد كثير من النصوص المحذرة من زلل العلماء-(وهذا كله وما أشبهه، دليل على طلب الحذر من زلة العالم... فمن هنا قالوا: زلة العالم مضروبٌ بها الطبل)⁽³⁾. وقال أيضاً: (تستعظم شرعاً زلة العالم، وتصير صغيرته كبيرة، من حيث كانت أقواله وأفعاله جارية في العادة على مجرى الاقتداء... وإن جهل كونها زلة فأحرى أن تحمل عنه محمل المشروع وذلك كله راجع عليه)⁽⁴⁾.

(1)-سنن أبي داود: 359/3 ح 3659، وقال الألباني: حسن.

(2)-عون المعبود: 65/10.

(3)-الموافقات: 136/5.

(4)-الموافقات: 88/4، 89.

فبهذه النقول المستفيضة من غير واحد من العلماء يتحقق لدينا: أن زلة العالم ليست من حيث الوقع والأثر، كسائر زلل البشر، ولعل هذا سرُّ ذلك التحذير. وهي-أي زلة العالم-تعتبر بحق كالخرق يمس السفينة فيوشك أن يغرقها، وقد أحسن من قال: (زلة العالم كالسفينة تغرق، ويغرق معها خلق كثير)⁽¹⁾.

وأما ثاني المسلكين: فهو الإنصاف في الحكم على صاحب الزلة من العلماء: إذ من الإنصاف أن لا ينسب العالم إلى زلة وقعت منه؛ لشُغْمِ كُلِّ فضائله وحسناته، بل ينظر إلى أفضاله ومآثره، والكامل من الناس من عدت هفواته وسقطاته، والأصل أن ينسب إلى الإنسان ما عرف من عادته وكثر من حاله.

ولله در ابن حجر-رحمه الله- وهو يشرح حديث "خلوء الناقة"⁽²⁾، وفيه: (وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان بالثنية التي يهبط عليهم منه بركت به راحلته، فقال الناس: جَلَّ جَلٌّ، فألحت، فقالوا خلأت القصواء، خلأت القصواء، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما خلأت القصواء وما ذلك لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل»⁽³⁾).

فقال -رحمه الله-: (..جواز الحكم على الشيء بما عُرف من عادته، وإن جاز أن يطرأ عليه غيره، فإذا وقع من شخص هفوة لا يُعهد منه مثله، لا ينسب إليها، ويرد على من نسب إليها، ومعذرة من نسب إليها ممن لا يعرف صورة حاله؛ لأن خلاء القصواء لولا خارق العادة لكان ما

(1)- جامع بيان العلم: 982/2.

(2)- خلأت الناقة تخلأ، خلأً وخلَاءً وخلوءاً، وهي خلوء: بركت وحرنت من غير علة؛ أنظر المخصص لابن سيده: 98/5، لسان العرب: 68/1.

(3)- الحديث بتمامه في صحيح البخاري، في الشروط (58)، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب (15): 974/2، ح رقم 2581.

ظنه الصحابة صحيحاً، ولم يعاتبهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لعذرهم في ظنهم..⁽¹⁾.

فقد أعذر النبي غير المكلف من الدوابّ باستصحاب الأصل، ومن قياس الأولى إذا رأينا عالماً عاملاً، ثم وقعت منه هنة أو هفوة، فهو أولى بالإعذار، وعدم نسبته إليها والتشنيع عليه بها-استصحاباً للأصل-، وغمر ما بدر منه في بحر علمه وفضله...فما أطف هذا الاستدلال، وأدق هذا المنزع، ورحم الله الحافظ ابن حجر العسقلاني، على شفاف نظره، وفقه نفسه، وتعليقه الحكم بمدركه.⁽²⁾

ولابن القيم كلام نفيس في هذا؛ حيث قال: (من له علم بالشرع والواقع، يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور، بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين)⁽³⁾.

وغير ذلك من النقول والأقوال التي تدور حول حفظ مكانة العلماء، والذود عن حياضهم-ولو وقعت منهم الهفوات والزلات-، فنسأل الله السلامة.

الفرع الرابع: نماذج من تطبيق هذا المبدأ: هاهنا ننقل بعض الأقوال عن العلماء المحققين-وهم يتكلمون عن بعض الزلل الواقع من بعض أهل الفضل والعلم والعمل-، ومع ذلك لم يدفعهم ذلك إلى أطراح النصفة والعدل معهم.

فهذا الحافظ الذهبي-رحمه الله-يقول في ترجمة كبير المفسرين قتادة بن دعامة السدوسي-وقد اتهم بالقدر-: (..وهو حجة بالإجماع، إذا

(1)-فتح الباري: 336/5.

(2)-أنظر تصنيف الناس بين الظن واليقين، بكر أبو زيد: 47.

(3)-إعلام الموقعين: 283/3.

بين السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر، نسأل الله العفو ومع هذا، فما توقف أحدٌ في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل. ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم ولا نقندي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك⁽¹⁾.

وقال في ترجمة إمام الأئمة في الحديث ابن خزيمة-رحمه الله-:(ولابن خزيمة عظمة في النفوس، وجلالة في القلوب لعلمه ودينه، واتباعه السنة، وكتابه في "التوحيد" مجلد كبير، وقد تأول في ذلك حديث الصورة، فليُعذر من تأول بعض الصفات..

وأما السلف، فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفوا، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه، وتوخيهِ لاتباع الحق أهدرناه، وبدعناه، لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه⁽²⁾.

وقال في دفع العتاب عن الإمام محمد بن نصر المروزي-رحمه الله-:(ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له، قمنا عليه، وبدعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة⁽³⁾).

(1)-سير أعلام النبلاء: 271/5.

(2)-السير: 376/14.

(3)-السير: 40/14.

وفي ترجمة القفال الشاشي-رحمه الله تعالى-يقول:(قال أبو الحسن الصفار: سمعت أبا سهل الصعلوكي، وسئل عن تفسير أبي بكر القفال، فقال: قدّسه من وجه، ودنّسه من وجه، أي: دنسه من جهة نصره للاعتزال).

قلت: قد مر موته، والكمال عزيز، وإنما يمدح العالم بكثرة ماله من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة، ولعله رجع عنها.وقد يغفر له باستفراغه الوسع في طلب الحق ولا قوة إلا بالله⁽¹⁾.

وعند كلامه عن باني مدينة الزهراء بالأندلس-ردها الله إلى حياض المسلمين-الملك الملقب بأمير المؤمنين عبد الرحمن بن محمد الداخل قال:(وإذا كان الرأس عالي الهمة في الجهاد، احتملت له هنات، وحسابه على الله، أما إذا أمات الجهاد، وظلم العباد، وللخزائن أباد، فإن ربك بالمرصاد.)⁽²⁾.

وقال في ترجمة حجة الإسلام أبي حامد الغزالي-بعد أن ذكر بعض الهفوات والهفات التي وقع فيها-:(ولأبي الحسن ابن سكر رد على الغزالي في مجلد سماه: "إحياء ميت الأحياء في الرد على كتاب الأحياء".

قلت: ما زال الأئمة يخالف بعضهم بعضاً، ويرد هذا على هذا، ولسنا ممن يذم العالم بالهوى والجهل...فرحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثله في علومه وفضائله، ولكن لا ندعي عصمته من الغلط والخطأ، ولا تقليد في الأصول.)⁽³⁾..وقال في موضع آخر:(قلت: الغزالي إمام كبير، وما من شرط العالم أنه لا يخطيء)⁽⁴⁾.

(1)-السير: 285/16.

(2)-السير: 564/15.

(3)-السير: 346-342/19.

(4)-السير: 339/19.

بل هذا الذهبي نفسه قد تكلم-رحمه الله- في أن علوم أهل الجنة تُسلب عنهم في الجنة، ولا يبقى لهم شعورٌ بشيء منها. وقد تعقبه العلامة الشوكاني في فتاواه المسماة: "الفتح الرباني"، وذكر إجماع أهل الإسلام على أن عقول أهل الجنة تزداد صفاء وإدراكاً؛ لذهاب ما كان يعتريهم في الدنيا، وساق نصوصاً، منها قوله تعالى: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ { 26 } بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ { 27 }﴾ [يس الآية 26، 27].

وهذا ابن تيمية يرد على قضاة مصر، حين أفتوا بحبسه من أجل فتواه بشأن شد الرحال إلى القبور: (أنه لو قدر أن العالم الكثير الفتاوى، أفتى في عدة مسائل بخلاف سنة رسول الله الثابتة عنه، وخلاف ما عليه الخلفاء الراشدون، لم يجز منعه من الفتيا مطلقاً، بل يبين له خطؤه فيما خالف فيه، فما زال في كل عصر من أعصار الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من علماء المسلمين من هو كذلك..)⁽¹⁾.

ومثل ذلك ما كان من الإمام الحافظ ابن حبان-رحمه الله- لما فاه بقوله: النبوة العلم والعمل. فهُجر وحكم عليه بالزندقة، وكتب فيه إلى الخليفة فكتب بقتله.⁽²⁾

لكن المحققين من العلماء أنصفوه، فوجهوا قوله واستفادوا من علمه وفضله، وهذا غاية الإنصاف، ومن هؤلاء المنصفين: ابن القيم والذهبي وابن حجر.

ونقتطف هاهنا مما قاله الذهبي: (قلت: وهذا أيضاً له محملٌ حسنٌ، ولم يرد حصر المبتدأ في الخبر، ومثله: الحج عرفة. فمعلوم أن الرجل لا يصير حاجاً بمجرد الوقوف بعرفة، وإنما ذكر مهم الحج، ومهم

(1)-مجموع الفتاوى: 311/27.

(2)-أنظر تذكرة الحفاظ: 90/3.

النبوة؛ إذ أكمل صفات النبي العلم والعمل، ولا يكون أحد نبيًا، إلا أن يكون عالمًا عاملاً. نعم النبوة موهبة من الله تعالى لمن اصطفاه من أولي العلم والعمل، لا حيلة للبشر في اكتسابها أبدًا، وبها يتولد العلم النافع والعمل الصالح، ولا ريب أن إطلاق ما نقل عن أبي حاتم لا يسوغ، وذلك نَفْسٌ فلسفي⁽¹⁾.

وهذا العلامة أبو الوليد الباجي المالكي-رحمه الله-قال بارتفاع أمية النبي صلى الله عليه وسلم لقصة الحديبية، فقام عليه أهل عصره حتى حكموا بكفره.. ثم هدأت الفتنة وأوضح المحققون أن واقعة الحديبية لا سبيل إلى إنكارها لثبوتها لكنها لا تنفي الأمية عنه صلى الله عليه وسلم.. وهذا الذي انتهى إليه تحقيق الذهبي وهو يترجم للباجي، فأنصفه، وذكر محل الغلط.⁽²⁾

وهؤلاء الأئمة: ابن الأثير، وابن خلدون، والمقريزي، قد صححوا النسب الفاطمي للعبيديين، وقد رد عليهم المحققون هذا، من أمثال: ابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم قديماً وحديثاً. وعقب الهيثمي على ابن خلدون لما ذكر الحسين بن علي رضي الله عنهما في تاريخه قال: (قتل بسيف جده)، لكن دافع ابن حجر عنه بأن هذه الكلمة لم توجد في التاريخ الموجود الآن، ولعله ذكرها في النسخة التي رجع عنها.⁽³⁾

فهذا غيض من فيض أقوال العلماء المنصفين والمحققين، الدالة على أن الآراء المغلوطة، لم تكن ولا يجب أن تكون سبباً في الحرمان من علوم هؤلاء الأجلة، بل ما زالت منارات يهتدى بها في أيدي أهل الإسلام، وما زال العلماء على هذا المشرع ينبهون على خطأ الأئمة مع

(1)- نفس المرجع: 90/3.

(2)- أنظر السير: 540/17.

(3)- تصنيف الناس: 52.

الاستفادة من علمهم وفضلهم، ولو سلكوا مسلك الهجر لتقلص ظل العلم في الإسلام ولهذمت أصول وأركان، ولأصبح الاختلال للعيان. والله المستعان.

ولهذا كان من آخر ما أوصى به الشيخ طاهر الجزائري-وهو على فراش الموت-أن: (عدّوا رجالكم، واغفروا لهم بعض زلاتهم، وعَضُوا عليهم بالنواجذ لتستفيد الأمة منهم، ولا تنفروهم لنلا يزهدوا في خدمتكم)⁽¹⁾.

فيالله! ما أمتعها من كلمة، وما أنصفه من موقف؛ إذ نحن نعيش في زمن لا يعرف مثل هذا الإنصاف مع علمائه وفضلائه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الفرع الخامس: أصناف الناس أمام زلات العلماء: إن أخطاء

العلماء وزلاتهم قد تصير في أحيان كثيرة فتنةً لطائفتين من الناس، هما على طرفي نقيض:

- طائفة تعظم العالم وتصوبه في كل اجتهاده، وتغالي فيه،

حتى تعد سيئاته حسنات.

- وطائفة تذمه وتحط من قدره، وتخطئه بحق وباطل، وتُحيل

حسناته سيئات.

وهاتان الطائفتان-بلا شك- مغاليتان فيما ذهبتا إليه، والحق

يضيع بين المغالين والجافين.

وأما الطائفة المنصورة، فهي صاحبة العدل والإنصاف في

تعظيم من يستحق التعظيم من مقدمي الأمة: علمائها وأهل الحل والعقد

فيها وصالحيتها، مع الإقرار بأن الرجل تكون له حسنات وسيئات، فيوالى

(1)-تصنيف الناس: 53.

ويحمد ويمدح، ويعادى ويذم ويبغض بحسب ما فيه من الحسنات والسيئات.

قال ابن تيمية: (ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجهه ويبغض من وجهه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم..)(1).

وقال أيضاً: (والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم، كحال أهل البدع، فإن الرافضة تعتمد إلى أقوام متقاربين في الفضيلة، تريد أن تجعل أحدهم معصوماً من الذنوب والخطايا، والآخر مأثوماً فاسقاً، أو كافراً، فيظهر جهلهم وتناقضهم..)(2). وهذا الغلو المتقابل من هؤلاء وأولئك، جر الأمة إلى بلايا في المعتقد والسياسة لا يحدها طرف.

وما دمنا نتكلم عن زلل العلماء فلا بد أن نشير إلى ما انتشر هذه الأيام بين بعض ممن يُتسمون بطلبة العلم من عبارات التجريح والنيل من أعراض العلماء، ونرى أثرها، وحقيقتها في منظور الشرع.

الفرع السادس: عبارات التجريح المطلقة وأثرها في الغض من

قدر العلماء:

مما يؤسف له، بل مما يندى له الجبين ويتقطع القلب له كمداً، وتتفطر له النفس جزعاً: ما انتشر في هذا الزمان النكد، من تجريح للعلماء والدعاة والمصلحين، والتحذير منهم على الملأ!!-بالسنة حدادٍ أشحة على الخير وأهله، من قبل خصومهم وأتباع هؤلاء الخصوم..،

(1)-منهاج السنة: 326/4، 327.

(2)-منهاج السنة: 183/4.

حتى سرى ذلك إلى كل من هب ودرج- بألفاظٍ مجملة وعبارات عامة...، فأصبحنا أمام قاموس جديد ومعجم وليد لألفاظ "الجرح والتعديل"؛ مثل: خذ من فلان، ولا تأخذ من فلان، فلان مزكّي وفلان غير مزكّي.. في أوصاف مطلقة بلا خطام ولا لجام.

أو تسمع قولهم: فلان صاحب بدعة، فلان أشعري، طرقي، إخواني، تبليغي، مقلد متعصب، متطرف، متزمت، رجعي أصولي.. أو في مجال السلوك: مداهن، مرءٍ، من علماء السلطان، من علماء الوضوء والغسل..

وإن نقبوا في البلاد وفتشوا عنه العباد، ولم يجدوا عليه أي عثرة أو زلة، تصيدوا له العثرات وأوجدوا له الزلات، مبنية على شبه واهية، وألفاظ محتملة.⁽¹⁾

أما إذا أفلست جهودهم من كل هذا، وترفقوا وغلّبهم الورع، قالوا: محترف بالعلم، وإن تورع الجراح عن الجرح بالعبارة، أو أراد ما هو أكثر إيغالاً بالجرح، سلك طريق الجرح بالإشارة، أو الحركة بما يكون أخبث أو أكثر إقذاعاً⁽²⁾. فإلى الله المشتكى والمهرب.

الفرع السابع: "الجرح والتعديل" نظرة نقد وتقويم: إن بحث هذه

المسألة يتطلب الوقوف على قواعد تتناول الأحكام المتعلقة بها، مستخلصة وموثقة توثيقاً علمياً من كتب "الجرح والتعديل" وعلم "مصطلح الحديث"، فهي التي ذكرت حكم التجريح والألفاظ التي يجرح بها، ومن له الحق في التجريح ممن ليس له ذلك...، ومنه يمكن أن نطلع على صحة أو خطأ هذا المنهج في التوهين والتوثيق، وما إذا كان موافقاً لمنهج السلف الصالح أم لا!.

(1)- تصنيف الناس: 7، 8. بتصرف.

(2)- نفس المرجع: 8.

وفيما يلي بيان لها⁽¹⁾:

أولاً: إن الألقاب التي تصنف العلماء وتوهمهم على النحو الوارد فيما سبق، إنما هي ألقاب وأوصاف محدثة، غير محددة الدلالة، ولا مما يجرح به، والمطلع على كتب "الجرح والتعديل" لا يجد منها شيئاً، فألفاظ التوثيق والتجريح عندهم معروفة ومحصورة، وهذا ما يفهم من تعريف علم "الجرح والتعديل"، والذي هو (علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ)⁽²⁾.

ولم يذكر عند أحد من المتقدمين أو المتأخرين من علماء هذا الفن، أن من ألفاظ التجريح: فلان غير مزكى!! هكذا على الإبهام والتعميم - ويقصد به من قبل شخص أو جماعة بعينها-؛ فإن مما يجب أن يحذر: إرسال الألقاب والأوصاف على عواهنها..ولهذا يقول الحافظ ابن الصلاح: (والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً جُوزَ صوتاً للشرعية، ونفياً للخطأ والكذب عنها..ثم إن على الآخذ في ذلك أن يتقي الله تبارك وتعالى، ويتثبت ويتوقى التساهل؛ كيلا يجرح سليماً، ويسم بريئاً بسمة سوء، يبقى عليه الدهر عارها، ويلحق المتساهل من تساهله العقاب والمؤاخذة)⁽³⁾.

ثانياً: لم يحتكر أحدٌ من أئمة السلف الجرح والتعديل والحكم على الرجال، وأن تكون له الكلمة الفصل والعليا؛ بحيث من زكاه فهو مزكى جاوز القنطرة، ومن وهنه فهو موهن ولو أتى بتزكيته ألف شفيح، فلا يؤخذ منه ولا يسمع له.

(1) - تصحيحات في تطبيق بعض السنن، الغرياني: 8 وما بعدها (تحت عنوان "هجر المخالف والتجريح في

العلماء") ط1، دار ابن حزم بيروت - لبنان، 2006م.

(2) - أبجد العلوم، القنوجي: 211/2.

(3) - إنصاف أهل السنة والجماعة: 133، 134. نقلًا عن أربع رسائل في علوم الحديث، أبو غدة: 51.

وكذلك لا أحد من تلاميذ هؤلاء الأئمة أعطى هذا الحق والوصاية لشيخه دون غيره، فقد كانوا أبعد الناس عن التعصب لأنفسهم أو لمشايخهم أو حتى لأقرب المقربين لهم...

إن هذا التعصب والوصاية لم يمارسها إلا غلاة الشيعة لأئمتهم أو من سلك مسلكتهم ممن أعمى التعصب بصائرهم. ولقد أنكر العلماء هذا، وهو محل اتفاق بينهم، مادام مبعث الجرح عصبية لا اتباع دليل، فينظر في الأمر، فإن جرح المجرح بغير مجرح فلا يحتج به ولا يسمع له، و ليس لكلامه في باب العلم وزن.

ثالثاً: منهج علم "الجرح والتعديل" منهج موضوعي مؤسس على التجرد للبحث عن الحقائق، ووزن الأمور بميزانها الصحيح، لا على نصرة المشايخ والطوائف والانتماءات، إنه غاية في الإنصاف، مبناه على العدل وإحقاق الحق.

رابعاً: ليس من المعروف عند المتقدمين إطلاق المبتدع على من له اجتهد في الظنيات خالف فيها الجمهور، أو عرف بارتكاب محظور في مسائل الفروع بتأول ولو كان ضعيفاً، كما هو الشائع من إطلاق لفظ "المبتدع".

والتحقيق أن المبتدع عند أهل الحديث: هو المخطئ في الأصول، المعاند بعد تبين الحق عناداً لداعية هواه ومخالفة داعية الشرع.⁽¹⁾

ثم إن الصحيح-على ما هو عليه عامة أهل العلم-أن المبتدع إذا لم تكن بدعته تقتضي تكفيره؛ أنه يؤخذ عنه العلم، وتقبل روايته إذا لم يكن داعية لبذعته أو مستحلاً للكذب، وقد قال ابن الصلاح: (وهذا أعدل الأقوال وأولاها). والقول بالمنع مطلقاً بعيد، مباعد للشائع عن أئمة

(1)- توضيح الأفكار، الصنعاني: 176/2.

الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، ففي الصحيحين من حديثهم في الشواهد والأصول كثير. والله اعلم.
قال ابن كثير-معقياً-: وقد قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم..⁽¹⁾.

والدليل على ذلك:

- أن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أولى الناس بها، وله أن ينتفع بالعلم النافع والحكمة الهادية من أي كان؛ فقد فدى الشيطان نفسه من أبي هريرة رضي الله عنه بأن علمه آية من كتاب الله إذا هو قرأها عند النوم لم يقربه شيطان، فلما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، قال له: «صدقك وهو كذوب، ذاك شيطان»⁽²⁾، فلم يأمره بترك ما سمعه من الشيطان من الحق؛ من أجل الباطل الذي معه، فكيف بالمبتدع؟.

فأين هذا ممن لا يحل لنفسه التعلم على يد شيخ؛ لأنه لا يلبس لباس السنة(!)، أو لأنه يخلق لحيته، وقد يحرم نفسه من الدراسة في معاهد العلوم الشرعية بذريعة أنها تدرس معتقدات أهل الفرق، أو يرى أن من شيوخها من هو على عقيدة الأشعرية!...، إلى غير ذلك من المتمسكات، في سلسلة ذرعها واه وتماسكها ضعيف؟؟.

- لقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في مسائل عديدة، منها ما هو في الأصول ومنها ما هو في الفروع، كاختلافهم في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه ليلة الإسراء، أو كاختلافهم في أحاديث سمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم كعذاب الميت ببكاء أهله، وهل يسمع

(1)-الباعث الحثيث: 75؛ وانظر الكفاية: 128، 129؛ الكامل: 380/1؛ ميزان الاعتدال: 6/1؛ التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين: 261.

(2)-البخاري، كتاب بدء الخلق(63)، باب صفة إبليس(11)؛ ح رقم 3101.

الميت كلام الحي، إلى غير ذلك من المسائل، ولم يؤثر عن أحد منهم أنه بدع مخالفه أو فسقه.

خامساً: لا يُحجر على الناس بإلزامهم بفتوى فلان، أو الأخذ عنه؛ لأنه مزكى، دون فلان؛ لأنه غير مزكى، إذ لا يجوز التنفير عن العالم ورد قوله في كل مسألة لمجرد أن اجتهاده في مسألة فيه ضعف، أو أن فتوى له خالف فيها الراجح، بل اللازم تبين فتواه في المسألة الخاصة وتبيين مستندها إن ضعف، دون تشهير أو تعميم لرفض كل اجتهاداته.

سادساً: الأصل في الكلام في الناس وذكر معاييبهم المنع؛ حفاظاً على الأعراض، ولم يجز نقد الناقلين لعلم الشريعة ورواة السنن إلا حماية للدين من الغلط وذوداً عن حياضه من الكذب... فإذا خرج الكلام في الرجال عن هذا المقصد، إلى الطعن فيهم والتشهير بهم، كان محرماً حرمة الاغتياب، وكان صاحبه أثماً بإجماع أهل العلم.

سابعاً: لا يقوم بتجريح العلماء وتعديلهم إلا من كان واسع الاطلاع بالعلم، عارفاً باختلاف العلماء وطرق المرويات، ثاقب الفهم، عالماً بأحوال الرواة وأخبارهم وصدقهم وأمانتهم، وفطنتهم وغفلتهم، وديانتهم واستقامتهم، عارفاً برحلاتهم وشيوخهم وتلاميذهم، وما هم عليه من المروءة والتحفظ... إلى غير ذلك مما هو مبثوث في كتب الرجال والتراجم.

ومن ليس على اطلاع بكل هذا، فهو مجازف لا يقبل قوله ولا يلتفت إليه.. ومن قديم قال ابن المديني-شيخ البخاري وأحد حذاق علم الرجال-: (أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه)⁽¹⁾.

(1)-تهذيب التهذيب: 207/7.

ثامناً وأخيراً: إن ألفاظ الجرح والتعديل ونقد سير الرجال لا يسع غير علماء الحديث المنصفين، فهذا حكر عليهم، لعله بينة وغاية واضحة، وهو الذب عن سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، فكل وقیعة في العلماء والكلام في أحوالهم لا تخرج عن كونها "غیبة" و"ذكر للمعايب" التي نهى الشرع عنها.

والعبرة من كل ما قيل: أن ما يجري على السنة بعض أهل العلم وطلبته، من نقد العلماء وتصنيفهم والكلام فيهم- عن طريق ما يقرأ من كتب أو يسمع من أشرطة وغيرها-، ليس على قواعد علم "الجرح والتعديل" ولا على سنن النقد الصحيح، المستثنى من الغیبة المحرمة لمصلحة الدين، بل صار ذلك مما إثمه أكبر من نفعه؛ لما أدى إليه من تفريق الأمة على علمائها، وإثارة الفتنة، والتحامل المذموم على مكانة أهل الفضل والعلم وأصحاب المروءات والهيئات.

وبهذا نعلم أن تلك البادرة "الملعونة" من تكفير الأئمة: النووي، وابن دقيق العيد، وابن حجر العسقلاني وغيرهم ممن سلف أو خلف..، أو الحط من أقدارهم، أو تبديعهم، كل هذا من عمل الشيطان، وباب ضلالة وإضلال، وفساد وإفساد...، وإن جرح شهود الشرع جرح المشهود به، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله..»⁽¹⁾، ومن وقع فيهم لم يعرف قدرهم.

إن الوقیعة فيهم-أحياء أو أمواتاً، تقليداً أو تعصباً-من شر المحدثات في الدين، التي تميت العلم، وتفرق المسلمين، وتمكن للبغض والكراهية لأهل العلم في القلوب، ومن سن سنة في الإسلام للفرقة

(1)-الحديث ذكره ابن القيم في مفتاح دار السعادة: 163/1، 164. وقواه لتعدد طرقه، وكذلك العلامة ابن الوزير الذي استظهر صحته أو حسنه، لكثرة طرقه مع ما نقل من تصحيح الإمام أحمد له والحافظ ابن عبد البر، وترجيح العقيلي لإسناده؛ أنظر الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: ابن الوزير: 21/1-23(ط دار المعرفة)، وصححه الألباني في المشكاة: 53/1.

فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، ويخشى على منتقصهم- لعصبية أو لمذهب-أن يهتك الله ستره ويفرق الله عليه أمره وينتقم لهم منه⁽¹⁾..؛ وقد قال الإمام الحافظ ابن عساكر كلمة لا زال الدهر يرددها، وحق لها أن تكتب بماء الذهب، قال: (اعلم أخي-وفقني الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق ثقاته-أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب، ابتلاه الله قبل موته بموت القلب)⁽²⁾.

الخاتمة: إن من حق العالم إذا زل أو أخطأ أن يُنصح ويُنقد، ويصح خطؤه، ويُقَوِّم زلله، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة، قلنا لمن؟ قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»⁽³⁾، ومن أئمة المسلمين: علماؤها كما فسر بعض العلماء.

لكن مما ينبغي التنبيه عليه: أن تكون المناصحة والنقد وفق الأساليب الشرعية؛ فقد اتخذ بعض الناس النصيحة تكأةً للتشهير ببعض العلماء، وانتقل الأمر من النصح إلى القدح والتجريح والتنقيص؛ وقد قال الإمام الحافظ ابن عساكر كلمة لا زال الدهر يرددها-وحق لها أن تكتب بماء الذهب-قال رحمه الله: (اعلم أخي-وفقني الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق ثقاته-أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب،

(1)-تصحیحات فی تطبیق بعض السنن، الغرياني: 19.

(2)-التبيان في أدب حملة القرآن، النووي: 29.

(3)-أخرجه البخاري، كتاب الإيمان(2)، باب(40): قول النبي صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"، وقوله تعالى إذا نصحوا لله ولرسوله؛ ومسلم، في الإيمان(2)، باب بيان أن الدين النصيحة(25) ح رقم 205.

ابتلاه الله قبل موته بموت القلب⁽¹⁾. وكفى بها ختاماً، والله الموفق للخير.

المراجع: (2)

-إعلام الموقعين لابن القيم، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (ط دار الجيل-بيروت، 1973م).

-منهاج السنة لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم (ط مؤسسة قرطبة، دون تاريخ).
-تصنيف الناس بين الظن واليقين لبكر أبي زيد (ط دار ألفا ودار ابن الجوزي -مصر، 1422هـ).

-سير أعلام النبلاء للذهبي، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط (ط مؤسسة الرسالة-بيروت، 1405هـ).

-تذكرة الحفاظ للذهبي، تحقيق: زكريا عميرات. (ط دار الكتب العلمية-بيروت لبنان، 1419هـ-1998م).

-مجموع الفتاوى لابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، (ط دار الوفاء، 1426هـ-2005م).

-فتح الباري لابن حجر العسقلاني، (ط دار المعرفة-بيروت، 1379هـ).
-جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أحمد زمرلي (ط مؤسسة الريان ودار ابن حزم، 1424هـ-2003م).

-صحيح البخاري، تحقيق: ديب البغا (ط دار ابن كثير، اليمامة-بيروت، 1407هـ-1987م).

-الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي (طبعة دار ابن عفان، 1997م، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان).

-عون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الحق العظيم آبادي (ط دار الكتب العلمية-بيروت لبنان، 1415هـ).

-تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، مصور عن طبعة دار الهند، دون تاريخ.
-الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي (ط دار ابن الجوزي بالسعودية، 1417هـ).

(1)-التبيان في أدب حملة القرآن، النووي: 29.

(2)-ليست مرتبة ترتيباً هجائياً.

- الاعتصام للشاطبي، ضبط وتصحيح: أحمد عبد الشافي (ط دار اشرفية، دون تاريخ).
- سنن أبي داود (ط دار الكتاب العربي - بيروت دون تاريخ).
- قواعد في التعامل مع العلماء للويحق (ط دار الرواق للنشر والتوزيع، 1415هـ)
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق: يحي مختار غزاوي (ط دار الفكر - بيروت، 1409هـ).
- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شكر وآخرون، مذيعة بأحكام الألباني (ط دار إحياء التراث العربي - بيروت، دون تاريخ).
- مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي، تحقيق الألباني (ط المكتب الإسلامي - بيروت، 1405هـ).
- تصحیحات في تطبيق بعض السنن، الصادق عبد الرحمن الغرياني، (ط دار ابن حزم، ط1، 1427هـ=2006م -بيروت لبنان).